النكبة من أدوات الحرب الإسرائيلية

انطوان شلحت

سبق لكاتب هذه السطور أن لفت إلى مُستجِدٍّ في مواقف اليمين الإسرائيلي الحالي حيال نكبة 1948، يشي بالانتقال من إنكارها إلى الإقرار بها وبفظائعها، بغية التلويح علنًا بالاستعداد لتكرارها، كما انعكس ذلك في تصريحات عدد من المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، ولا سيّما في الفترة التي تلت الهبّة الشعبية الفلسطينية في مايو/ أيار 2021. وقد برّ الجميع في حينه وزير الخارجية الحالي، يسرائيل كاتس، من حزب الليكود، عندما هدَّد الطلبة الجامعيين الفلسطينيين بنكبة أخرى، إذا ما استمروا في التلويح بالعلم الفلسطيني في الجامعات الإسرائيلية، بل حثَّهم على تذكُّر عام 1948، وأن يتحدّثوا مع أجدادهم وجدّاتهم. وقال كاتس أمام هيئة الكنيست الإسرائيلي: «إذا لم تهدأوا، فسنعلّمكم درسًا لن تنسوه أبدًا» (!) وصار هذا المسلك إلى تعاظم بالتوازي مع العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين، ضدّ كتيبة جنين، في بدايات يوليو/ تمّوز 2023.

في تلك الفترة مثلًا، كتب العقيد موشيه هاغار- لاي، وهو حاخام مدرسة عسكرية تمهيدية لشبّان الصهيونية الدينية، مقالًا في صحيفة يسرائيل هيوم، شدّد فيه على أنّ هناك حاجةً لتنفيذ عقوبات جماعية في الأراضي المُحتلّة منذ 1967. للوصول إلى الردع، على غرار العقوبات الجماعية التي ارتكبها أبنا يعقوب، شمعون ولاوي، في شخيم (نابلس)، وورد ذكرها في سِفْر «التكوين» في كتاب التناخ، والأكثر أهمّيةً من ذلك في قراءته، أنّ من يجب أن يقوم بذلك هو الجيش بعدّه «جيش الشعب». وبرأيه، في المناطق التي يوجد فيها مجتمع محلّي يدعم المقاومة فعليًا (حاضنة شعبيّة) ينبغي القيام بعمليات ردع أكثر من مُجرّد إلحاق الضرر بأماكن العمل أو أيّ عملية عقابية صغيرة، وإيجاد مُعادلةٍ مفادها أنّ المحيط الداعم للمقاومة لا يحقّ له البقاء، وبكلمات أخرى: تنفيذ إبادة جماعيّة. وهو ما دفع الكاتب الإسرائيلي كوبي نيف إلى التنويه بأنّه تتعالى في الآونة الأخيرة أصواتٌ داخل الصهيونية الدينية ولمحقاتها، من وزراء وحاخامات وطلّاب ومدرّسين وقياديين، تطالب إسرائيل بنكبة أخرى ضدّ الفلسطينيين، وحتّى أصعب من سابقتها. ورأى أنّ أول مَنْ بدأ هذه الفريضة كان وزير المالية (ونصف الوزير في وزارة الدفاع) بتسلئيل سموتريتش، الذي طالب في مارس/ آذار 2023 بمحو قرية حوّارة عن وجه الأرض، وأوضح أنّ هذا لا يجب أن يحدث بأيدي مستوطنين، بل بيد الدولة نفسها. وبالتزامن مع ذلك، نشرت صحيفة مكور ريشون (اليمينيّة) مقالًا ركّزت فيه على تبرير الانتقام بوصفه شعورًا طبيعيًا، ولكنّها في الوقت عينه شدّدت على أنّه يجب أن يكون محفوظًا للدولة.

بعد مقال هاغار- لاي بيوم واحد، وفي الصحيفة نفسها التي نُشر فيها، كتب البروفيسور أشير كوهين، من جامعة بار إيلان، مقالًا فيه ما يُعزّز أقوال هذا الحاخام بشأن ارتكاب نكبة أخرى، مشيرًا إلى أنّه سيكون من الجيّد لمجتمع «العدو الفلسطيني» أن يتذكّر كيف انتهت بالنسبة إليه «حرب الاستقلال»، وهي التسمية الإسرائيلية الرسمية للنكبة الفلسطينية الأولى. ولم يقتصر الأمر على الدعوة إلى اعتبار النكبة أداةً من أدوات الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، بل تعدّى ذلك إلى المطالبة بإزاحة العقبات التي من شأنها أن تحول دون إخراج الفكرة إلى حيّز التنفيذ. وفي هذه الجزئية تحديدًا، أكّد الحاخام هاغار- لاو أن الجهاز القضائي في إسرائيل لا يساعد الجيش في عملياته، مثلما انعكس الأمر بدءًا من إحباط محاولة رئيس الحكومة السابق إسحاق رابين إبعاد 415 من ناشطي «حماس» إلى لبنان، مرورًا بمنع استعمال الفلسطينيين «دروعًا بشرية» لمهاجمة خلايا مقاومين، وصولًا إلى سلسلة من القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا، وتُضعف قدرة الجيش في حسم المعركة ضدّ المقاومة وردعها. ومن هنا، ليس من المبالغة تقدير أنّ من بين أهداف خطّة الانقلاب على الجهاز القضائي تمهيد الأرضية لاعتماد النكبة أداةً في الحرب الإسرائيلية، وهو ما حدث في سياق الحرب على غزّة.

كلام كثير عن قنبلة ديمغرافية في العراق

عبد اللطيف السعدون

في العراق كلامٌ كثيرٌ عن قنبلة ديمغرافية نشطة، وقابلة للانفجار في أيّ لحظة، عملت على صناعتها جهات عديدة تريد الشرّ لهذا البلد، والكلام الكثير يخصّ أرقامًا إحصائيةً كانت مُخبّأة في سجلّات ودفاتر حكومية لا تصل إليها عيون الجمهور العام، قبل أن يكشفها ناشطون أكدوا أنّ 762 ألف زائر من أصل إيراني أو أفغاني أو باكستاني مُنحوا الجنسية العراقية بعد مكوثهم في العراق، خلال زيارة عاشوراء في سنوات العقد الأخير، ومعظمهم لم يتجاوز مكوثه أكثر من بضعة أشهر أو حتّى أسابيع، وأنّ تلك العمليات كانت بأوامر من جهات نافذة، ولا تُعلن كي لا تثير غضب الناس، الذين يرون فيها مخطّطًا مشبوهًا بهدف إلى إجراء تغييرات في البُنية السكّانية في البلاد، بدفع من إيران، التي تسعى لإخضاع العراق، ووضعه في دائرة نفوذها جزءًا من مشروعها العرقي الطائفي، الذي يُشكّل محور استراتيجيتها في المنطقة.

يضيف هؤلاء الناشطون أنّ حركةً واسعةً لتشييد مئات المساكن بدأت تنمو في أطراف مدينتي النجف وكربلاء، لإسكان «العراقيين الجدد»، وأنّ قيادات في أحزاب حاكمة وميليشيات تقود هذه العملية ودعمها، مشيرين بإصبع الاتّهام أيضًا، إلى «الحوزة العلمية»، التي بقال إنّها عملت على تجنيس أكثر من ألفي دارس من أصول غير عراقية، وضمّنت لهم معيشتهم وسُكناهم، إلى هنا، والحكاية لم تنتهِ فصولًا، إذ انتقلت العدوى إلى المناطق الحدودية مع إيران، التي تشهد هي الأخرى تغييرات ديمغرافية خطيرة، وخصوصًا في مدينتي خانقين ومندلي، وغيرهما من مدن محافظة ديالى، وفي واقعة واحدة ضبط مكتبٌ تحقيق النزاهة في المحافظة 1360 وثيقة باسم جنسية غير مُستكملة الشروط القانونية، من أصل 4333 حالةً جرى منح الجنسية العراقية فيها لأجانب لم تتوافر في معاملاتهم الشروط التي يفرضها القانون العراقي لمنح الجنسية، وكانت إقامتهم في العراق لا تتعدّى السنة الواحدة في معظم الأحوال، ولهذه الوقائع مُقدّماتٌ سبقتها، فقد كانت طهران «شاطرة» منذ أن قُدّر لها أن تضع يدها على القرار العراقي في السنوات الأولى التي أعقبت الغزو الأميركي، وأن تشرع في تنفيذ مُخطّطها الديمغرافي، مُستغلّةً هيمنتها على بعض قيادات الأحزاب الدينية، التي عادت من «المنفى»، حيث جرت عملية واسعة لتجنيس آلاف الإيرانيين ممّن كان النظام السابق قد طردهم في بداية الثمانينيّات، ثم امتدّت تلك العملية التي أعطيت اسمًا مُضلّلًا، هو «إعادة الجنسية»، لتشمل فيما بعد كثيرين منحدرين من أصول أفغانية وباكستانية، ومنهم من كان يعمل في دول الخليج، وقدّم للعراق في موسم زيارة عاشوراء، وضمنت له جهات عراقية الإقامة والعمل، والجنسية أيضًا. وتوافق تداول تداعيات هذا المُخطّط المشبوه في العلن مع إعلان وزير الشؤون الدينية الباكستاني شوذري حسين «اختفاء» 50 ألف مواطن باكستاني في العراق، بعد ادائهم مراسيم الزيارة عاشوراء، ثم قفل أبوابهم لم يختفوا، بل «تخلّفوا عن العودة». وبالطبع، فإن المعنى واحد، واتجه الحديث بعد ذلك إلى «أنّ هؤلاء سيُعدّل أوضاعهم بما يتماشى مع القانون العراقي». وتبيّن لاحقًا أنّ هذا العدد الكبير من الباكستانيين جاؤوا في موسم زيارة عاشوراء في مدى سنوات وليس في سنة، وأنّ من أبلاهم «شركاتٌ توظيفٌ وهمية بايجاد أعمال وهمية في العراق»، وقالت صحف باكستانية إنّ أعدادهم تزيد عن 100 ألف، فيما عجزت السلطات العراقية عن تقديم إحصائية دقيقة لأعدادهم، لأنّ مُعظمهم يدخلون عادة من طريق إيران، وجرت العادة أن تكون أبواب العراق مشرعة في موسم زيارة، فيدخل العراقي الأقلّ من دون سمة دخول أو حتّى جواز سفر، وفي غمرة الضجّة التي أثيرت بشأن ذلك، اضطرت دوائر الجنسية العراقية إلى إعلان أنّ من بقي منهم هو 4176 زائرًا فقط، ويُرجّح ناشطون أن يكون هؤلاء الباقون في العراق قد مُنحوا الجنسية العراقية، واستوطنوا العراق بعد حصولهم على عمل، واصبحوا من أهل البلد، وربما حصلوا على امتيازات أخرى (!) هذا بعض كلام كثير يدور بين عراقيين عن القنبلة الديمغرافية النشطة، التي زرعتها إيران في بلادهم، وتركتها لتفجّرها وقت ما تقتضي مصلحتها ذلك، وهم لا يملكون أمام هذه التداعيات كلّها ردًا، بعدما أصبح مركز القرار العراقي والمال السياسي العراقي الطائفي، الذين يمتلكون من فائض القوّة ما يمكّنهم من كتم كلّ صوت وطني يقف في وجه هيمنة دولة ولاية الفقيه، وبتصدّى لمخططاتها.

(كاتب وإعلامي عراقي في كاركاس)

اليمين المُتطرّف يعصف بالمملكة المتحدة

عمر كوش

يبدو أن عدوى صعود اليمين المُتطرف الكاره للأجانب، وخاصّة المهاجرين، قد بلغت مستوىً غير مسبوق في المملكة المتحدة، حيث اجتاحت موجة من المظاهرات العنصرية العنيفة شوارع وساحات أكثر من 35 بلدة ومدينة فيها، ونظّمتها جماعات من اليمين المُتطرف الكاره للأجانب، وخاصّة المسلمين، وذلك بعد أن استغلت معلومات كاذبة ومضلّلة حول المجرم اليكس روداكوبانا (17 عاماً)، الذي قام بقتل ثلاث طفلات في مدرسة رقص في بلدة ساوثبورت، في بداية الأسبوع الماضي، وحاولت منشورات في وسائط التواصل الاجتماعي تلفيق اسماء للقاتل، وتصويره مسلماً لاجئاً، حيث سرت شائعات تزعم أنّه أتى إلى بريطانيا على متن زورق صغير عبر القنال الإنكليزية، ولم تتوقّف تلك الافتراءات رغم أنّ الشرطة كشفت أنّه بريطاني ولد في مدينة كارديف، عاصمة إقليم ويلز، حيث قامت قوى اليمين المُتطرف بتحشيد وتنظيم مظاهرات كثيرة، تحوّلت أعمال شغب واضطرابات وهجمات، طاولت أماكن إيواء لطالبي اللجوء، إضافةً إلى تخريب ونهب ممتلكاتٍ ومهاجمة مساجد يحمل جُرناً فيه مواد محروقة يعرضها أمام كاميرا الهاتف النقال، قائلاً إنّ ذلك ما تبقّى من قاطني الخيام التي قُصفت وحُرق اللاجئون فيها أحياء. كتب الصحافي، مراسل الجزيرة إسماعيل الغول، في تغريدة قبل مقتله، أنّه لا يخجل من القول إنّه ينام جائعاً كما الأطفال الذين يطلبون منه إعطاءهم ما يقتاتون به لسدّ جوعهم. عُرضت جثّة إسماعيل هي أيضاً مقطوعة الرأس. في الجانب الآخر، مشهد احتفالي سادي بالعنف، لعلّ أبرزه صور التظاهرات الهستيرية دفاعاً عن مُرتكبي الاغتصاب في معتقل سدي تيمان الإسرائيلي.

شهدت النزاعات السابقة كلّها، كما جرائم الحرب والإبادة، انتهاكات فظيعة، قد لا تقلّ عنفاً عن القتل في غزّة، وسادية الاحتفال به من مرتكبيه، إلّا أنّه قتلٌ يُوثّق بالكامل في وسائل التواصل الاجتماعي بيد الضحايا والمرتكبين على حدّ سواء، في حين تُقدّم وسائل الإعلام التقليدية نسخةً مُهذّبة من هذا القتل، تُركّز بشكل أساس في التطورات السياسية للنزاع. طالما أثارت صور العنف أسئلةً أخلاقية عن نشرها أو الامتناع عنه، أبرزها صورة جثّة الطفل السوري (الآن) التي لفظها البحر من قارب الهجرة في الساحل التركي عام 2016. صورة الجثّة الهادئة من دون دماء، تبدو وكأنها نائمة، أثارت انقساماً حادّاً لعدالة ما قد تتحقّق يوماً، في حين لن يكون هنالك صحافيون يقدّمون شهادات حية جرى كما في جرائم حرب سابقة. اعترف أنّ إعادة نشر هذه الصور من باب الشهادة على العنف (Bearing Witness) يحمل في حدّ ذاته عنفاً يُقارب فعل السادية أو الجنون، نظراً إلى وقاحة العنف، إلّا أنّه فعلٌ لا بدّ منه. الفعل الآخر الوحيد الذي قد يقارع العنف هو إعادة نشر صور العائلات التي فقدت أفراداً أو جماعات، التي التقطت لهم عندما كان هؤلاء أجساداً كاملة... في انتظار العدالة لهم وللجميع.

(أستاذة جامعية في لندن)

> قد يكون نشرُ صور العنف الأكثر فجاجةً الردَّ الوحيد لمنح ضحاياه بعض الاعتبار

صور العنف شاهدةً

فاطمة العيساوي

قلت لصديقتي إنّني بتُّ أتقصّد إعادة نشر صور الأطفال ذوي الرؤوس المقطوعة في غزّة، والإجساد التي تحوّلت هياكل عظمية بعدما تُركت جثثاً عارية للكلاب. جاء الحديث في إطار النقاش الحالي عن ضرورة حماية أنفسنا من الضرر النفسي الناجم عن التعرّض لهذا الكمّ من العنف والغضب الملازم لفعل التعرّض للعنف. يُعمّق هذا الشعور وحدتنا في بلاد الهجرة، حيث تبدو مُعايشة الإبادة في غزّة والحرب في لبنان تجربتَين فرديتَين تخلوان من فعل الانتماء إلى مجموعة نتشارك معها الشعور بالقلق والغضب. العيش المزدوج، بين حياتنا هنا في الغرب وحياتنا الافتراضية في وسائل التواصل، حيث نتابع بأيدٍ ترتجف وأعين مُغرورقة بالدموع ما يحدث في غزّة، يُنهي لأحد أن يبرّر الأعمال المشينة التي يقوم بها المشاغبون والبلطجية والجماعات المتطرّفة، التي تهاجم أفراد الشرطة وتنهب المتاجر أو تهاجم الناس على أساس لون بشرتهم». وشدّدت على ضدّ «اليمين المُتطرف يُظهر من هو، وعلينا أيضاً أن نظهر من نحن»، في إشارة إلى تصميم حكومة حزب العمّال البريطاني على وضع حدّ لسرطان اليمين المُتطرف، الآخذ في الانتشار في بريطانيا.

لم يُخفِ قادة اليمين المُتطرف، أمثال نايجل فراج وتومي روبنسون، تزعّمهم ودعمهم للتظاهرات العنصرية، بل إنّ روبنسون، الذي يتزعّم «رابطة الدفاع الإنكليزية»، التي أسسها قبل 15 سنة، سبق وأن أطلقَ سراحه بكفالة قبل فترة وجيزة، لكنّه هرب إلى خارج المملكة، وتولّى عمليات الحشد وتوجيه تعليماته ورسائل الكراهية عبر وسائل تواصل اجتماعي، إضافة إلى قيامه بشحذ همم أتباعه، وبدا وكأنه يدير تنظيماً أو عصابةً يمينيةً منظّمةً، فراح يعرض «تقديم مساعدة قانونية» لمتطرّفين اعتُقلوا خلال مسيرات الكراهية، وعرض فيلماً في شاشات عملاقة في أحد ميادين لندن، يتضمّن افتراءات، ويدّعي فيه أنّ طالباً سورياً هاجم فتيات في مدرسته، وذلك على الرغم من صدور أمر قضائي بحظر عليه نشرها أو ترديد ما ورد من ادّعاءات في الفيلم. أمّا النائب في البرلمان البريطاني، وزعيم حزب «ريفورم يوكي» (إصلاح المملكة المتحدة)، نايغل فراج، فلم يتوانَ عن تشجيع أعمال الكراهية ضدّ الأجانب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مارك كوليت، زعيم منظمة «البديل الوطني» العنصرية. رفع المتظاهرون العنصريون في بريطانيا شعارهم الشهير «أوقفوا الزوارق»، وراح بعضهم يُردّد أغنية «حكم بريطانيا»، وهي أغنية وطنية بريطانية، كما ردّدوا هتافات «إنكلترا حتّى أموت» و«نريد استعادة بلدنا»، وسوى ذلك. وإن كانت هذه المظاهرات قد اتُّخذت ذريعةً «للتعبير عن الكراهية»، حسبما قال ستارمر، إلّا أنّها تُشكّل تحدّياً كبيراً للتعايش والسلم الاجتماعيين في بريطانيا، وتُعبّر عن نزعة رفض وكراهية الآخر، تغذّيها أحزاب وتنظيمات، وبعضها بات ممثّلاً في البرلمان البريطاني، مثل فراج ولي أندرسون، فضلاً عن وزيرة الداخلية السابقة سويلا بريفرمان، التي أطلق عليها اسم «وزيرة الكراهية»، وسواها ممّن يتحكّم بهم الهيجان والحقد على الأجانب والمهاجرين، وخاصّة من العرب والمسلمين. والمؤسف هو أن بعض غُلاة اليمين المُتطرف باتوا يتصدّرون المشهد السياسي البريطاني، على الرغم من أنّ ما يجمعهم يقوم على وشائج التجنّي والافتراء والعنصرية، لكنّ قادة المتطرّفين يستغلّون الديمقراطية التمثيلية كي يصلوا إلى سُدّة الحكم على أسس من التطرّف والتحامل على الآخر، والأمر لم يعد يقتصر على بريطانيا وحدها، بل يشمل معظم دول أوروبا.

أثبتت مظاهرات وأعمال الشغب، التي قامت بها قوى اليمين المُتطرّف في بريطانيا، أنّ المملكة باتت تواجه مشكلة صعود هذه القوى، بوصفها إحدى سمات اللحظة التاريخية التي تعيشها، فانتعش خطابها، وإن اتّخذ طبعاً واشكالاً مختلفة، بداية من انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى بروز حركات وأحزاب يمينية متطرّفة وشعبوية، تعادي الآخر والهجرة، وتدعو إلى وطنية ضيّقة، واستنسخت شعار دونالد ترامب الشهير (اجعلوا أميركا عظيمة من جديد)، وحوّلته «اجعلوا إنكلترا قويّة من جديد»، إضافة إلى أنّ قوى اليمين المُتطرّف في بريطانيا تعادي النُخَب السياسية الأخرى، وتعمل لتضييق المجال العام، ولا تطرح برامج واضحة، بل تحاول التلاعب بعقول عامّة الناس وعواطفهم، من خلال إثارة المخاوف والآمال، والترويج لفكر وحلول بسيطة للأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية، لكن الخطير هو أنّ خطاب اليمين الشعبوي البريطاني بات يلقى رواجاً متزايداً بين قطاعات شعبية واسعة، ولم يعد ينحصر في أشخاص أو مجموعات صغيرة تمثّل التطرّف من أمثال روبنسون وفراج، في المقابل، لا يعدم الساحة السياسية البريطانية وجود رافضين ومناهضين لقوى اليمين المُتطرّف، ونزلوا إلى الشوارع والساحات في مختلف المدن والبلدات البريطانية منذّدين بموجات الكراهية، ومستنكرين أعمال اليمين المُتطرّف.

(كاتب سوري في إسطنبول)

مَنْ يَجْرُؤ على إيقاف الوَحْش؟

علي انوزلا

عام 2010، كتب الصحافي الأميركي الأكثر شهرة توماس فريدمان، في عموده بصحيفة نيويورك تايمز، أنّ رئيس وزراء إسرائيل، آنذاك، الذي لم يكن سوى بنيامين نتنياهو، يقود بلاده مثل من يقود سيّارته وهو تحت تأثير الخمر، ودعا أميركا إلى نصح صديقها نتنياهو بالقول له «إنّ الأصدقاء لا يتيحون لأصدقائهم قيادة سيّاراتهم تحت تأثير الكحول، والحال أنّكم وفي هذه الأثناء تقودون الأمور تحت تأثير الخمور. لقد فقدتم أيّ اتصال بالواقع». وقبل أسبوع، كتب كبير مراسلي «نيويورك تايمز» في أوروبا، ستيفن إيرلانغر، واصفاً إسرائيل بأنّها أصبحت دولة مارقة، وقال إنّ نتنياهو أصبح شخصاً خارجاً عن القانون، يتحدّى الجميع، بمن فيهم أصدقاؤه وحلفاؤه، ويقود المنطقة كلّها إلى حرب إقليمية مدمّرة من أجل الحفاظ على نفسه في السلطة. ويضيف الكاتب نفسه أنّ الحرب الطويلة أدّت إلى تمزيق البلاد، فيحاول اليمين المُتطرّف إضعاف المؤسّسات الرئيسة، والتسلّل إليها. كما اهتزّ الانضباط داخل صفوف الجيش، وأصبح أشخاص مُتطرّفون أمثال مجرمي الحرب؛ بنيامين نتنياهو، ويوآف غالانت، الذي وصف الفلسطينيين بالوحوش، ووزير الأمن القومي، المستوطن يتامار بن غفير، وهو مجرم مُدان، والمتطرّف بتسلئيل سموتريتش، الذي يعتبر أنّ قتل مليوني فلسطيني جوعاً أمر «عادل وأخلاقي»... أصبح هؤلاء يمثّلون وجه «إسرائيل» الحقيقي في العالم.

في ظرف 14 سنة تحوّل السائق السكران مُجرماً «خارجاً عن القانون»، والسيارة التي كان يقودها أصبحت «دولة مارقة»، ومنذ أكثر من عشرة أشهر وهذا المجرم يقود دولة مارقة ترتكب الجريمة تلو الأخرى، والمذبحة تلو الأخرى، تقصف وتدمّر، وتُخرّب وتحرق وتجرف، وتقتل وتعتقل وتُعذّب وتُشوّه، وتعدم المرضى والجرحى في المستشفيات، وتغتال وتنبش القبور، وتحاصر وتُجوّع وتُعطش، تفعل ذلك كلّه على مرأى ومسمع من العالم، لأنّ جُلّ الدول الغربية دعمّته وساندته مادّياً وسياسياً وإعلامياً، وشجّعته على الانتقام بدعوى الدفاع عن النفس، والدول التي لم تدعمه صمتت أو أغمضت أعينها عن جرائمها، وحتّى تلك التي احتجّت وندّدت واستنكرت، وشجبت وقطعت علاقاتها معها، لم تُؤدِ مواقفها، رغم نبلها وشجاعتها، إلى وقف الجرائم التي ما زالت تتكرّر يومياً، طلقاً جنونياً، مخلّفة وراءها الموت والدمار.

وكلّما طال أمد الهجوم الوحشي الإسرائيلي على غزّة، وتفاقمت الأمور، أصبح الجيش الإسرائيلي أكثر عنفاً ووحشيةً، يُمارس القتلَ العمد لأكبر عددٍ من السكّان، خاصّة في أوساط الأطفال والنساء، في إطار خطّة لتنفيذ سياسة التطهير العرقي، والتدمير المُمنهج للبنية التحتيّة المدنيّة حتّى يصبح القطاع غير صالح للسكن، ودفع سكّانه الصامدين إلى اليأس. ومع ذلك، لا يبدو أنّ هناك من هو قادرٌ على وقف حرب الإبادة الجماعية التي تُرتكب يومياً، في تجاهل تامّ للمعايير الأساسية للقانون الإنساني، مّما دفع المحكمة الجنائية الدولية إلى المطالبة بإصدار مُذكّرَتَي اعتقال لكلٍّ من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزير أمنه غالانت، لم تصدرا حتّى يوم الناس هذا. ومع ذلك، لا يبدو أنّ هذا يزعج زعماء «الديمقراطية» الغربية، وفي رأسهم الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي يستند دعمُه غيرُ المشروط لإسرائيل إلى التزامه «الصهيوني» الصريح منذ أكثر من نصف قرن.

لقد تحوّل نتنياهو وحشاً حقيقياً، مثل وحش فرانكشتاين، يعبث في عالم مجنون، ومسؤولية وقف هذا الوحش تقع على حلفاء إسرائيل الغربيين، وفي مقدمتهم الولايات المتّحدة، فالسائق الذي كان ثملاً عام 2010، أصبح اليوم مجرماً منفلت العقال. وفي المرتبة الثانية تقع مسؤولية ما يجري، وما يُهدّد المنطقة من مخاطر، على الأنظمة الرسمية العربية، التي طبّعت أغلبها مع هؤلاء المجرمين، ومسؤولية هذه الأنظمة المطبّعة، ترقى إلى مستوى المشاركة في الجريمة، لأنّ لا شيء، سياسياً وأخلاقياً ودينياً وقانونياً واقتصادياً، يسوّغ استمرار حفاظ هذه الأنظمة على علاقات بلدانها مع دولة مارقة يقودها مجرمون موسقلة وسفّاحون متعطّشون للدماء.

لقد كان واضحاً منذ بداية العدوان الصهيوني على غزّة أنّ الأمر لا يتعلّق بـ«الدفاع عن النفس»، كما أنّ ما يجري الآن أبعد ما يكون من الحرب، وإنّما هو انتقام وحشي تغذّيه مُعتقداتٌ توراتيةٌ وأيديولوجيا عنصريةٌ، ويقوده فاشيّون صهاينة لتنفيذ مخططهم الجهنمية، المتمثّلة في الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، لإرغام الفلسطينيين على مغادرة آخر ما تبقّى لهم من أرض داخل بلاد أجدادهم، وسبيلي اليوم الذي يتمدّد فيه الوحش الإسرائيلي نحو أراض عربية أخرى، وعندها لن ينفع أن يُقال إنّنا رأينا الخطر الفاشيّ الصهيونيّ قادماً ولم ننبه به، أو إنّنا صمتنا ولم نحرّك ساكناً لوقفه... لم نصرخ، لم ندقّ ناقوس الخطر، أو بالأحرى، لم نقرع جدار الخزّان، لأنّ أغلب الأنظمة العربية اليوم أصبحت تعيش محبوسةً داخل خزّانٍ كبير من الخوف والخنوع والانبطاح، ومع ذلك لا تتحرّك، ننتظر موتها البطيء أو الانفجار العظيم الذي سيدمّرها لا محالة عندما يقع. إسرائيل اليوم، تحت قيادتها المتجنونة، وبتأييد من أغلبية شعبها المُتطرف والعنصري والحاقد، تشبه «وحش البحر» في سِفْر رؤيا يوحنا في العهد الجديد من الكتاب المُقدّس، وحش اجتمعت فيه صفات أشرس الحيوانات حتّى فاقها جميعها في وحشيته «أُعْطِيَ سُلْطَانًا عَلَى كُلِّ قَبِيلَةٍ وَلِسَانٍ وَأُمَّةٍ»، لدرجة أنّ العالم المخدوع سيَسْجُد لَهُ جَمِيعُ السَّاكِنِينَ عَلَى الأَرْضِ»، هكذا تقول رؤيا يوحنا.

في شهر مارس/ آذار الماضي، غرّد الكاتب الفرنسي اليهودي، جاك أتالي، السبق له أن شغل منصب مستشار الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران، واصفاً نتنياهو بأنّه مجرم ستّ مرّات. أولاها، لأنّه قتل عشرات الآلاف من الأبرياء في غزّة. وثانيتها لأنّه أصبح يُشكّل خطراً على الدعم الذي ظلّت تحظى به إسرائيل منذ عام 1948. وثالثتها لأنّه لم يُحرّر المحتجزين. ورابعتها لأنّه سمح لـ «حماس» بأن تظهر في موقع الضحية. وخامستها لأنّه قدّم الذرائع لجميع المعادين للسامية. وسادستها لأنّه قدّم صورة سيئة عن القيم الديمقراطية الغربية. وخلص أتالي إلى القول إنّ المكان الوحيد الذي يليق به اليوم هو السجن. لكن كلّ ما يفعله الآن نتنياهو يهدف إلى الإفلات من مصيره المحتوم هذا، وإذا لم يدخل السجن عاجلاً، فسوف يحرق المنطقة كلّها، عملاً بمنطق شمشون «عليَّ وعلى أعدائي». ولا غرابة أن شمشون من بني إسرائيل، وأن نهايته، كما في الأسطورة، ستكون في مدينة اسمها غزّة، يسكنها شعب يُسمّى «شعب فلستين» (!)

(كاتب وإعلامي مغربي)

تظاهرة ضد الإبادة، لندن، 3 أغسطس 2024 (غايل سوحولمان/Getty)

إيلون ماسك وأكسل روداكوبانا... من ذنبه أكبر؟

ارنست خوري

لا رابط بين إيلون ماسك وأكسل روداكوبانا، أو هكذا يبدو. ثاني أثرى رجل في العالم غنيٌّ عن التعريف. 52 عاماً جمع فيها حتى اللحظة 222 مليار دولار، مالك شركات تسلا وسبايس إكس وستارلينك وغيرها، وصاحب 192 مليون متابع على موقعه، تويتر في الأمس و«إكس» منذ اشتراه قبل عامين. أما أكسل روداكوبانا، فقد أصبح للأسف «شخصية عامة» فقط الاثنين ما قبل الماضي. كان قبل ذلك اليوم مجرد فتى لم يبلغ بعد عامه الـ18، وقد بلغه اليوم الأربعاء. قبل ذلك الاثنين الأسود كان يعيش حياة يظنها جيرانه وأهله طبيعية، في قرية قرب ليفربول، شمال غربي إنكلترا. حمل سكين مطبخ يوم الاثنين 29 يوليو/ تمّوز الماضي في غفلة عن والديه وشقيقه، دخل فيه إلى صالة لفتيات يرقصن على أغانٍ للأميركية تايلور سويفت في مدينة ساوثبورت قرب قريته، طعن من طعن، فقتلَ ثلاث مراهقات وجرح غيرهنّ قبل أن يلقى القبض عليه.

الجريمة الفظيعة هزّت بريطانيا حزناً وغضباً. رَوّد «مؤثرون» على «السوشال ميديا»، وخصوصاً على «إكس»، لصاحبها إيلون ماسك، العنصريين بالوقود اللازم ليترجموا كراهيتهم وفاشيتهم جرائم اعتداء، وتكسير وحرق ومحاولة قتل كل ما يمت بصلة للمهاجرين عموماً، وللمسلمين من ضمنهم وفي مقدمتهم. أخبار «المؤثرين» كانت كاذبة، لكنها لم تُحذف بأمر من ماسك. أحدها زعم أن الفتى مرتكب الجريمة مهاجر وصل إلى بريطانيا عام 2023 عبر قوارب المهاجرين السريين. الحقيقة أن الفتى بريطاني، مولود في كارديف عاصمة ويلز، والداه أتيا من رواندا قبل إنجابه بسنوات. لكنّ الغوغاء، لا يصدقون إلا الأخبار الكاذبة. قيل لهم إن أكسل روداكوبانا مسلم، فتبين أنه من عائلة مسيحية تواظب على حضور فعاليات الكنيسة المحلية. في عز هذه الحفلة من الكراهية والاعتداءات ومحاولات القتل، رمى إيلون ماسك حصته من البنزين على النار. بحث عن أبرز محرّكي عنف العنصريين العنفيين من فندقه في قبرص، واسمه الحركي تومي روبنسون (الأصلي ستيفن ياكسلي-لينون)، واختار أحد الفيديوهات التي وضعها روبنسون لهجمات الزعران على فنادق إيواء مهاجرين ومساجد، وعلّق عليها بعبارة «الحرب الأهلية حتمية»، مع العلم أنها المرة السادس منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي التي يحرّض فيها ماسك على «حرب أهلية» في أوروبا، وهي العبارة الرائجة في أدبيات اليمين المتطرف تحريضاً على «إعادة أوروبا للأوروبيين» ومنع «الاستبدال الكبير» للسكان الأوروبيين بغير الأوروبيين من غير المسيحيين تحديداً وفق رواياتهم الأبوكاليبسية للحاضر وللمستقبل. لطالما كان إيلون ماسك رمزاً للأخبار الكاذبة والنظريات المؤامراتية في ما يتعلق بفيروس كورونا ولقاحاته، ووحده الله يعلم كم مات ممن صدّقوا أكاذيبه. منذ أشهر، يتفرغ الرجل دعماً لدونالد ترامب وحالياً تحريضاً ضد كامالا هاريس بنشر فيديوهات وأخبار ضدها تبين أنها كاذبة. في أوقات فراغه يمتهن التحريض على حرب أهلية أوروبية ضد غير الأوروبيين يموت فيها بشر بسبب تحريضه وكذبه. وإن استمرّ نفوذه في التعاظم، وملياراته في التضاعف، سيصبح قريباً جداً مجرد ذكر اسمه تشكيكاً أو مساءلة أو إدانة أو دعوة لمقاضاته، سبباً لسجن المشكك أو السائل، جسدياً كان السجن أو افتراضياً عبر طرده من العالم الافتراضي. أكسل روداكوبانا سيُحاكم على جريمته الفظيعة. مرض التوحد الذي يعاني منه قد يخفف من الحكم ولكن بشكل طفيف. أما إيلون ماسك، غير المصاب بأي توحّد، فإن جرائمه الواعية تماماً بالتحريض وإشاعة الأكاذيب، ستُصرف ازدياداً لعدد متابعيه، وتضخماً لثروته وازدحاماً في طلبات لقائه من قبل رؤساء العالم ومشاهيره وأثريائه. أكسل روداكوبانا سيظل مجرماً إلى الأبد في نظر العالم، أما إيلون ماسك، فاغلب الظن أن صفة «الشاطر» ستسبق ذكر اسمه، وستظل أسماء ضحاياه مجهولة إلى الأبد.

فلسطين ومفارقات الصراع بين إيران وإسرائيل

مروان قبلان

يتسم الصراع بين إسرائيل وإيران، والذي احتدم أخيرا بسبب الحرب الإسرائيلية المستمرّة على غزّة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بمفارقات عديدة، منها، مثلا، تباين مفردات القوة لدى الطرفين، فإيران تعتمد في صراعها مع إسرائيل على عمق استراتيجي كبير توفره مساحتها الواسعة (1,65 مليون كم مربع)، وعدد سكانها الكبير (85 مليون نسمة)، وموقعها الجيوسياسي الحساس (في قلب المنطقة الأوراسية)، فضلا عن مواردها الطبيعية الهائلة (ثاني أكبر مالك من الغاز ورابع احتياط من النفط)، كما تتكئ إيران على إرث حضاري عميق وهوية قومية قوية ومتجذرة، لكنها من ناحية ثانية دولة معزولة تخضع لعقوبات دولية قاسية تحول بينها وبين الاندماج في النظام الدولي، والاستفادة من مكامن القوة لديها، لذلك تجدها تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنمية البشرية بين دول المنطقة، كما أن علاقاتها بجيرانها صعبة ومعقّدة، بسبب نزعات هيمنة تتغذّى من تاريخ إمبريالي يضرب بجذوره عميقا في تاريخها، ومن إيديولوجيا مذهبية تسعى إلى التوسّع والانتشار. إسرائيل في المقابل، كيان مصطنع نشأ نتيجة لحل مشكلة أوروبية على حساب أحلام شعب آخر وتطلعاته، وهي تعد لذلك دولة غير طبي

المُعارَضات السورية وإدارة الخلاف

علي العبدالله

لم يكتفِ التحرّك الشعبي المُعارِض في ريف محافظة حلب (1 يوليو/ تموز الماضي) بمنع فتح معبر أبو الزندين، واستهداف المصالح والرموز التركية هناك، ردّاً على مهاجمة مواطنين أتراك عنصريين، السوريين في ولايتَي قيصري وغازي عنتاب، وتحرّك القيادة التركية نحو التطبيع مع النظام السوري، وإغلاق مكاتب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والحكومة المؤقّتة في مدينة إعزاز، لتبعيتهما للنظام التركي وصمتهما عن تجاوزاته على مصالح الثورة... لم يكتفِ التحرّك بذلك كله، بل ذهب في اتجاه تشكيل هيئة سياسية من أبناء المنطقة تمثّلهم، وتعبّر عن مطالبهم السياسية، تحت اسم «الهيئة العامة لقيادة الثورة»، تتواصل مع القوى الإقليمية والدولية لعرض مواقف التحرّك ضدّ التطبيع مع النظام السوري، ومطلبه برفع الوصاية السياسية التركية على الثورة السورية، كذلك تدير الهيئة المذكورة المنطقةَ خدمياً.

وقد كان لافتاً مطالبة القائمين على التحرّك الشعبي في بيانهم المُصوّر بـ«إلغاء الائتلاف وجميع الهيئات والمؤسّسات المنبثقة منه، من حكومة ولجنة دستورية وهيئة تفاوض»، آخر مطلب من ستّة مطالب؛ فتح تحقيق قضائي في حوادث إطلاق النار على المتظاهرين، ومحاسبة الفاعلين، وتعويض ذوي الشهداء والجرحى والمُتضرّرين (أحداث 1 يوليو/ تموز). رفض خطوات التطبيع مع النظام المجرم ومنع فتح المعابر؛ اعتبار الجانب التركي حليفاً للشعب السوري، على أن ينحصر وجوده في القواعد العسكرية وعدم التدخل والتحكّم في إدارة المنطقة؛ وقف جميع الانتهاكات والممارسات التحريضية والعنصرية تجاه اللاجئين في تركيا، ومطالبة الحكومة التركية بتحمّل مسؤولياتها تجاه اللاجئين وفقاً للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ وإلغاء الائتلاف وجميع الهيئات والمؤسّسات المنبثقة منه، من حكومة ولجنة دستورية وهيئة تفاوض. وهذا أثار أسئلةً كثيرةً عن جدوى طلب إلغاء «الائتلاف»، وعن مدى قدرة التحرّك على تحقيقه، وعن انعكاساته السالبة على قوى الثورة وحواضنها الشعبية.

وقد زادت تصريحات المُنسّق العام للاعتصام، الحادّة والقطعية، برفضه الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وإعلانه توجيهَ رسالةٍ إلى الأمين العام للأمم المتّحدة، والدول الأعضاء في المنظّمة الأممية، تدعوهم إلى وقف التعامل نهائياً مع «الائتلاف» والحكومة المؤقتة، تحت شعار «استعادة القرار الثوري وإسقاط الأجسام الهلامية التي كانت سدّاً في وجه الثورة، وتنفّذ أجندات مُشغّليها ولا تَمُتُّ إلى الثورة بصلة». في الموقف دقّة وخطورة لأنه باشر في توجّه غير مضمون العواقب. فالرفض والشطب سهل، ويُغري الفاعلين السياسيين، لكنّه لا يقود بالضرورة إلى تحقيق الأهداف، خصوصاً إذا كانت أهدافاً كُبرى تمسّ مصيرَ شعب ومستقبلَه. نشير هنا إلى ردّ الحكومة المُؤقّتة الغبي الذي وصف التحرك بـ«الانفصالية». وما زاد الموقف التباساً وغموضاً وجودُ تحرّك موازٍ تقوده شخصيات مُعارضة في المنطقة ذاتها، لا يطالب بإلغاء «الائتلاف» وجميع الهيئات والمؤسّسات المنبثقة منه، بل يدعو إلى تشكيل جسم أو هيئة تنفيذية لتكون برلماناً يراقب ويحاسب الحكومة المؤقّتة في ما تتخذه من قرارات وتنفّذه من برامج، وقد تضمنت مبادرتهم رفض التطبيع مع النظام السوري المجرم ومحاسبته على جرائمه في حقّ الشعب السوري؛ مطالبة حكومات الدول، وخصوصاً دول الجوار بالوفاء بالتزاماتها بحماية اللاجئين السوريين وفق مبادئ القانون الدولي، ومحاسبة المُعتدين على حقوقهم؛ دعم الحراك الثوري والعمل على مطالب الشعب السوري في الداخل (بالدعوة إلى مؤتمر وطني ينبثق منه هيئة وطنية، وتشكيل إدارة وطنية محلّية مسؤولة أمام الهيئة الوطنية، وتشكيل هيئة سياسية تمثّل مصالح السوريين ومسؤولة أمام الهيئة الوطنية)؛ تهيئة المناطق المحرّرة لتشجيع اللاجئين السوريين على العودة الآمنة والكريمة. فأيّ التوجّهين أقرب إلى المنطق السياسي والعملي؟

كذلك جاء موقف النقابات والاتحادات الحرّة في سورية خالياً من المطالبة بإلغاء «الائتلاف» وجميع الهيئات والمؤسّسات المنبثقة منه، من حكومة ولجنة دستورية وهيئة تفاوض، حين طرحت مطالبها الـ11 خلال اللقاء مع رئيس الحكومة المؤقّتة؛ تأكيد حقّ الشعب السوري بالتعبير عن رأيه، والمطالبة بحقوقه بالطرق والوسائل السلمية كافّة، والتركيز على كرامة المواطن وحرّيته؛ التأكيد أنّ الحلّ في سورية يكون عبر هيئة حكم انتقالي وفق قرارات الأمم المتّحدة، وفي رأسها القرار 2254 (دعا إلى حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية، مطالباً بوقف أيّ هجمات على المدنيين بشكل فوري)؛ رفض أيّ خطوة تُؤدّي إلى المصالحة مع عصابة الكبتاغون المُغتصِبة للسلطة في دمشق؛ تأكيد حقّ الشعب السوري في انتخاب قيادته المدنية ذات الصلاحيات الكاملة، التي تملك الشرعية الشعبية والقانونية، يكون مقرها المناطق المحرّرة، والعمل على تمكين مركزية المؤسّسات؛ عقد الاتفاقات مع أيّ جهة أو اتخاذ أيّ قرار في المناطق المحرّرة حقّ سوري يضمن مصلحة الشعب السوري وفق مبادئ الثورة من خلال قيادته المنتخبة؛ ضرورة إغلاق معابر التهريب وإلغاء المعابر التي تعيق حركة المدنيين بين المناطق المحرّرة، وتعزيز الأمن والسلامة فيها؛ المطالبة باتخاذ الإجراءات المناسبة وزيادة التواصل مع حكومات دول اللجوء السوري، وخصوصاً تركيا ولبنان، لتعزيز الحماية للسوريين التي نصّت عليها القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة، وتطبيق قانون الحماية المؤقتة بشكل كامل وصحيح، ومطالبة حكومات دول اللجوء السوري بتطبيق قانون الدولة ضدّ الاعتداءات والتجاوزات التي تعرّض ويتعرّض لها اللاجئون السوريون، وتدخّل مفوضية اللاجئين والقيام بدورها الأساس في حماية حقوق اللاجئين؛ مطالبة المؤسّسات المعنية بأخذ دورها في حلّ المشكلات المتعلّقة بهموم المواطنين، وخصوصاً مشكلة الـ PTT (مكتب البريد التركي)، وتدخّلات المنسقين الأتراك بالشأن العام، التي كان لها الدور الرئيس في انفجار الوضع في الشمال السوري؛ الالتحام مع الشارع الثوري والتواصل المستمرّ مع الحراك المدني؛ تعزيز الحقّ في المشاركة السياسية المتناسبة مع حجم المجتمع المدني، وخصوصاً النقابات والاتحادات في جميع مؤسّسات وهيئات الثورة؛ تشكيل هيئة رقابية مستقلّة من النقابات والاتحادات ومنظّمات المجتمع المدني الناشطة في هذا الشأن لمراقبة عمل مؤسّسات الثورة.

> جاء نقد «الائتلاف» متأخّراً، فمشكلته بدأت منذ لحظة تأسيسه بتواطؤ دول عربية وأجنبية للتخلّص من المجلس الوطني السوري

نعم، ما يقال كلّه عن «الائتلاف» من ملاحظات ونقد صحيح، لكنّه جاء متأخّراً جدّاً، إذ إنّ مشكلة «الائتلاف» بدأت من لحظة تأسيسه بتواطؤ دول عربية وأجنبية للتخلّص من المجلس الوطني السوري من جهة، ولحجز موطئ قدم فيه منذ البداية عبر تأسيسه على قاعدة المحاصصة وتقاسم النفوذ فيه، من جهة ثانية، ما حوّله ساحةً لصراع بالوكالة بين قوى وشخصيات تتبع هذه الدول، قبل أن تتراجع أهمّيته في نظرها في ضوء تطوّرات الصراع، وتراجع فرص إسقاط النظام السوري، فانفرد النظام التركي به، وحوّله غطاءً لتحرّكه في سورية، وورقةً للمساومة والبيع والشراء مع الدول المُنخرطة في الملفّ السوري. لذا يمكن النظر إلى التحرّك القائم على رفض «الائتلاف» لَعِباً في الوقت الضائع، لأنّ العمل على إخراج «الائتلاف» من المشهد السياسي ليس متاحاً من جهة، وليس مفيداً، من جهة ثانية، بل يمكن عدّ التحرّك نحو هدف كهذا ضارّاً لأنّه سيُفقِد المُعارَضةَ ورقةَ الاعتراف الدولي التي يتمتّع بها «الائتلاف»، ويسقط القرارات الدولية التي ترتّبت عن الاعتراف به، من وجود جهة تنازع النظام على الشرعية والحقوق، وهذا إن حصل سيصبّ في مصلحة النظام السوري، ويمنحه فرصةً لتقوية حُجّته في عدم الانخراط الجادّ في المفاوضات بشأن بنود قرار مجلس الأمن 2254، بالتذرّع بعدم وجود مُحاور سوري.

لن تكفي أطرٌ سياسية واجتماعيّة محلّية لاستعادة قرار الثورة المستقلّ، ما لم يهيّأ لهذا الجهد الوطني العظيم ظهير عربي أو أجنبي يوازن الدور التركي، ويحدّ من تغوّله على القرار الوطني لقوى الثورة السورية. نعم، العمل على إقامة أطر اجتماعية وسياسية محلّية وعامّة للضغط على «الائتلاف»، لدفعه إلى موازنة مواقفه وقراراته بدلالة أهداف الثورة، ما سيلزمه بالعمل على استعادة استقلاليته، أو جزء منها في الأقل، وعلى الحكومة المؤقّتة لتطوير عملها وتوفير مستلزمات صمود مناطق الشمال الغربي، من غذاء ودواء وخدمات صحية وتعليمية... هذا كلّه منطقي وضروري، من دون أن ننسى الضغط على الفصائل المسلّحة، التي قاد صراعها على النفوذ وعلى الموارد المالية إلى البحث عن ظهير خارجي، ما دفعها إلى تسليم أوراقها كاملةً للجانب التركي، وإلى العمل بتوجيهاته وأوامره من دون اعتبار لنتائجها وانعكاساتها في مصالح الثورة وحواضنها.

(كاتب سوري)

الإفقار المُنظَّم للمواطن المصري

علاء بيومي

خلال السنوات العشر الماضية، عانى المواطن المصري من إفقار مستمرّ، ومُنظّم. وهذا يعود إلى أنّ الإفقار أساساً نتيجةٌ طبيعةٌ لسياسات الحكومة المصرية نفسها، التي يمكن وصفها بالسياسات التقشّفية. تلجأ دول كثيرة حول العالم في فترات مختلفة إلى تقليل الإنفاق على الخدمات التي تقدّمها إلى المواطنين، كالتعليم والصحّة والمساعدات الاجتماعية، من أجل الإنفاق على نواحٍ اقتصاديةٍ أخرى مثل تسديد الديون، أو التركيز في الاستثمار في مشاريع جديدة، وهو ما يُعرف بسياسات التقشّف التي تُلقي أعباءً ثقيلةً للغاية على المواطنين، وفي رأسها تقليل الدعم والخدمات. وهذا ما فعلته إلى حدّ ما الحكومة المصرية خلال آخر عشر سنوات.

مع صعود الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي إلى الحكم في عام 2014، قدّمت بعض الدول الخليجية مساعدات فورية ضخمة إلى مصر تُقدّر بعشرات مليارات الدولارات، واستمرّت في تقديم مساعدات إضافية، حتّى وصل إجمالي ما قدّمته تلك الدول من مساعدات مختلفة إلى مصر حتّى عام 2023 إلى أكثر من مائة مليار دولار، وفقاً لتقديرات وكالة أسوشييتد برس. ولكنّ هذه المساعدات لم تكن كافيةً وحدها لعلاج مشكلات الاقتصاد المصري المُزمنة، وفي مقدمتها ضعف الإنتاجية، والقدرة على التصدير، وغياب قاعدة صناعية وإنتاجية قوية، وضعف التنافسية الاقتصادية. ومع استقرار السيسي في الحكم، كان عليه تقديم حلولٍ للمشاكل السابقة. وكان أمام الرئيس المصري ثلاثة بدائل في الأقلّ. كان يمكن للسيسي بناء بنية اقتصادية جديدة تسمح لمصر بالانتقال إلى عصر السوق الحرّة، والرأسمالية التنافسية، بعيداً من رأسمالية المحاسيب، التي سادت خلال عهدَي أنور السادات وحسني مبارك. كان يمكن للرئيس المصري أن يعيد بناء البنية التشريعية في مصر مُعزّزاً دور المؤسّسات الرقابية، ومُشجّعاً التنافسية ودور القطاع الخاص، وربّما فتح الباب لمشاركة بعض مؤسّسات الدولة نفسها في التنافس الاقتصادي الشفّاف، لتحقيق أفضل نتائج اقتصادية لمصر وللمصريين. ويعيب هذا التوجّه، من وجهة نظر النظام المصري، أنّه يفرض على الحكومة المصرية قدراً كبيراً من الشفافية وبناء المؤسّسات الرقابية المُستقلّة، ويُعزّز دورَ القطاع الخاص، ويقوم نسبياً بإعادة توزيع الثروة، ومن ثمّ السلطة، بشكل حرّ وتدريجي. ويبدو أنّ هذا التوجّه كان مُستبعَداً من الرئيس المصري، ومن القوى الداعمة لنظامه، التي أرادت، كعادة النظم التي حكمت مصر منذ 1952، تركيز الثروة والسلطة في يد مجموعة صغيرة مُقرَّبة من الحاكم يضمن ولاءها.

> كعادة النظم التي حكمت مصر منذ 1952، أراد السيسي تركيز الثروة والسلطة في يد مجموعة صغيرة مُقرَّبة منه يضمن ولاءها

البديل الثاني كان الاستمرار في سياسةِ رأسماليةِ المحاسيب، التي ورثها حسني مبارك عن أنور السادات، واستمرّ فيها. ويُقصد برأسمالية المحاسيب هنا الاعتماد المتزايد على مجموعة من رجال الأعمال المُقرَّبين من السلطة، الذين يُمنحون مزايا اقتصادية كبيرة في مقابل الولاء للنظام ودعمه. وتتمثّل تلك المزايا في الحصول على الأراضي والمشاريع الحكومية بأثمانٍ زهيدةٍ تُمكّنهم من تحقيق ثروات ضخمةً. في المقابل، يتنافس رجال الأعمال فيما بينهم لتحقيق أكبر قدر من الثروة ورفع معدّلات نمو الاقتصاد المصري، في عملية يديرها ويتحكّم بها النظام المصري. ويبدو أنّ السيسي استبعد هذا الخيار أيضاً، لأنّه شعر بحالة التنافس أو التصارع التي ساعدت في إنهاء عهد مبارك، بين مراكز قوى متضاربة المصالح كالجيش من ناحية، ورجال أعمال مبارك من ناحية أخرى، وبين رجال أعمال مبارك والحزب الوطني أحياناً، وبين رجال الأعمال أنفسهم. وربّما شعر الجيش والمؤسّسات الأمنية بعد يناير/ كانون الثاني 2011 أنّهم الطرف الأقوى في الدولة المصرية، وأنّهم أحقّ الناس في الفوز بالثروة، وليس بالسلطة فقط. وهنا اختار السيسي خياراً ثالثاً عزّز صعود الرأسمالية العسكرية في مصر. وتقول أحدث إحصاءات البنك المركزي المصري أنّ نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات السنوية المنفّذة في مصر تراجع إلى نحو 25% فقط، في عام 2022، وهو أقلّ مستوى على الإطلاق، ونصف ما كان عليه في عام 2002، وأقلّ بكثير من أعلى مستوى وصل إليه في عهد مبارك؛ إذ وصل حتّى 67% في عام 2007.

تراجُعُ نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات المُنفّذة في مصر بشكل مستمرّ وكبير منذ 2014 يُعَدّ من أبرز المُؤشّرات على سياسات الرئيس المصري وتفضيله إعادة توزيع الثروة، والاعتماد بشكل متزايد على نخبة اقتصادية جديدة تأتي من المؤسّسات الأمنية، التي توسّعت في إنشاء الإمبراطوريات الاقتصادية. فضّل السيسي سياسات اقتصادية جديدة تقوم على التوسّع في دور المؤسّسات الأمنية الاقتصادي، والتوسّع كذلك في الاقتراض بشكل غير مسبوق للإنفاق على مشاريع جديدة ضخمة ترفع مُعدّلات النمو الاقتصادي. خلال عهد السيسي تضاعف الدين الخارجي أربع مرّات كاملة، ليصل إلى نحو 168 مليار دولار نهاية عام 2023، مقارنةً بحوالى 44 مليار دولار في 2014 فقط، قبل أن يتراجع بفضل صفقة رأس الحكمة إلى 154 مليار دولار أميركي. كذلك تضاعف الدين الداخلي بمُعدّلات مشابهة تقريباً ليصل إلى ثمانية ترليونات جنيه مصري. وتضاعفت أيضاً مساحة الطرق المرصوفة في مصر، وانطلقت عمليه بناء عدد كبير من المدن الجديدة، وفي مقدّمتها العاصمة الإدارية الجديدة، وعددٍ من مشاريع الطاقة باهظة التكاليف.

وبناءً عليه، حقّقت الدولة المصرية مُعدّلات نمو مرتفعة نسبياً حتّى أزمة كورونا، ولكنّه نمو كان قائماً على الاقتراض من الخارج في صور مختلفة، ومن بينها الأموال الساخنة (استثمار الأجانب في أذون الخزانة المصرية بفوائد عالية تُعَدُّ من الأعلى عالمياً)، والإنفاق على مشاريع غير إنتاجية وغير تصديرية كمشاريع البنى التحتية والعقارات. فرغم الإنفاق الضخم لبناء المدن الجديدة في مصر، لم يتخطّ حجمُ مبيعات المنازل لغير المقيمين في مصر أكثر من مليار دولار سنوياً، وربّما يعود ذلك إلى ضعف البنية التشريعية والقانونية في مصر، التي لا يُشجّع الأجانب على الاستقرار في مصر أو شراء المنازل فيها لو لم يكونوا مُضطرين، كحال بعض اللاجئين والهاربين من الحروب الذين استقرّوا في مصر أخيراً. الإنفاق الكبير على تلك المشاريع، والانفتاح على الديون، وضعف القدرة على التصدير، حمّلت الدولة المصرية أعباءً هائلةً، فكان لزاماً عليها توفير أموال إضافية لسداد الديون والإنفاق على المشاريع الضخمة. شملت عملية التقشّف صوراً عديدةً، في مقدّمتها التخلّي عن بعض التزامات الدولة تجاه مواطنيها، من خلال تعويم أو تخفيض سعر الجنيه المصري مرّات عدّة أمام الدولار منذ عام 2016، وتقليل فاتورة الدعم في حدودٍ غير مسبوقة، ورفع أسعار جميع السلع والخدمات الأساسية، كالطاقة والمواصلات، وتقليل إنفاق الدولة على التعليم والصحّة وغيرها من الخدمات التي تصل إلى المواطنين.

دخلت الدولة المصرية مرحلةً جديدةً وقاسيةً للغاية من رأسمالية الدولة، تضاعف بسببها عدد المصريين تحت خطّ الفقر أو القريبين منه، الذين يبلغ عددهم حالياً نحو 70 مليون مواطن مصري، وربّما أكثر، وتراجع حجم الطبقة الوسطى المصرية، وزاد تركّز الثروة في مصر بشكل مستمرّ وغير مسبوق. فالنتيجة المنطقية لتلك الزيادات، أنّ الفقير بات بلا ثمن، والعمالة الرخيصة باتت بلا ثمن، والأغنياء باتوا أكثر قدرة على شراء أيّ شيء وبأقلّ الأثمان. ضعفت قدرة الفقير في التفاوض على أجر أفضل، وتراجع المُقابلُ الذي يحصل عليه نظير عمله. وضاعف من مشاكل المصريين أنّ سياسات التقشّف لم تنجح في زيادة مُعدّلات النمو بشكل مستمرّ، وأدّت في النهاية إلى أزمات اقتصادية مُضاعَفة، لأنّ إنفاق الدولة المصرية ذهب إلى مشاريع غير إنتاجية وغير تصديرية في الأساس. وبسبب أزمة كورونا، وحرب أوكرانيا أيضاً، ضعفت تدفّقات الأموال الأجنبية، وهربت بعض الديون (الأموال الساخنة)، حتّى دول الخليج ملّت من إرسال المساعدات، وبدأت تطلب مُقابلاً لأموالها (بيع أصول الدولة المصرية)، وهو ما قاد منذ مارس/آذار 2022 إلى أزمةِ عُملةٍ طاحنةٍ أدّت إلى تراجع القدرة على الاستيراد، وإلى تخفيضٍ إضافي في قيمة العُملة المصرية، وإلى ارتفاعٍ غير مسبوق في الأسعار ومُعدّلات التضخّم، حتّى وصلت مُعدّلات تضخّم أسعار الغذاء في مصر إلى أكثر من 70% في أواخر عام 2023، ولم تتمكّن مصر من حلّ أزمتها الاقتصادية من دون تدخّل خارجي (صفقة رأس الحكمة، واتفاقية قرض جديد مع صندوق النقد الدولي، وعودة الأموال الساخنة).

أما المواطن المصري، فقد وجد نفسه على موعد جديد من رفع الأسعار وتقليل التضخّم، طاولا هذه المرّة رغيف العيش نفسه، الذي تضاعف سعره أربع مرّات دفعة واحدة، وطاولا أخيراً سعر البنزين والمواصلات، بعد زيادات سابقة هذا العام في أسعار المواصلات والإنترنت والحديد وموادَّ أخرى. وبهذا، يجد المواطن المصري نفسه أمام دائرة كاملة من السياسات الاقتصادية التي تقودها الحكومة المصرية نفسها، أدّت إلى إفقاره بشكل سريع وكبير، وغير معهود خلال آخر عشر سنوات، من دون نهاية في الأفق لحالة الإفقار المستمرّة والمُتعمَّدة. وتعد الحكومة المواطن بعودة مُعدّلات التضخمّ لمستويات مقبولة نسبياً (10%) في نهاية عام 2025، وبأنّ مشكلة الدولار ستُحَلّ عام 2030، وأنّ ثمار التنمية والمشاريع الاقتصادية ستصل إليه، وإن تأخّرت، وأنّ الأوضاع الاقتصادية ما زالت صعبة، كما ذكر الرئيس المصري، في حديث له في 6 إبريل/نيسان الماضي، مُذكّراً المصريين بأنّ سياساته هي محاولةٌ لبناء دولةٍ بعدما لم يجد دولةً في مصر حين وصوله إلى الحكم، وأنّه لم يَعِد المصريين بشيء، وأنّ المصريين هم من طالبوه بحكمهم. أما الاقتصاد المصري، فيعتمد حتّى هذه اللحظة على تدفّقات ضخمة من رؤوس الأموال تأتيه من الخارج، في صورة تحويلات العاملين في الخارج (22-32 مليار دولار سنوياً)، وعوائد السياحة وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية والأموال الساخنة، وكلّها عوامل عُرْضَةً للتقلّبات الدولية في منطقة مُضطربة. في حين أنّ الزيادة في الصادرات غير البترولية لا ترتفع إلّا بمُعدّلات بسيطة، وإن كانت إيجابية، ولكنّها لا تسعف في علاج أزمة الديون ونقص العُملة.

يعيش الاقتصاد المصري رهينةً للخارج، ويعيش المواطن المصري رهينةً لأزمة الديون، وما ارتبط بها من نقص في العُملة الأجنبية، وفي حالة إفقار غير مسبوقة لن تُحلّ سريعاً، داعياً الله ألّا تتدهور أكثر.

(كاتب وإعلامي مصري في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads